



للإصدار الفوري: 7 أكتوبر 2019

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

جيرري هارتز، [jhartz@ndi.org](mailto:jhartz@ndi.org)

سام لحدود، [slahood@iri.org](mailto:slahood@iri.org)

تونس: +216 58 188 575

تونس: انتخابات برلمانية تنافسية تمهد السبيل أمام الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية

تونس العاصمة – أصدرت البعثة الدولية المشتركة للمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي ملاحظة الانتخابات بياناً أولياً تبع الانتخابات التشريعية التونسية. وقد أصدر الوفد الذي ترأسه كل من أندرو ناتسيوس، المدير السابق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية والأستاذ الجامعي في كلية جورج ه. و. بوش في جامعة تكساس إي أند أم، وأنا لوهрман النائبة السابقة في البرلمان الألماني ونائبة مدير معهد Varieties of Democracy (V-Dem)، جملةً من التوصيات على المديين القصير والطويل.

تمكّن التونسيون عموماً من المشاركة في انتخابات اتسمت بالإدارة الجيدة رغم المهلة الزمنية القصيرة والشعور بالارتباك الناجم عن التداخل بين الانتخابات التشريعية والاستعدادات للجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. وبالرغم من الشعور المستمرّ بالإحباط لدى المواطنين تجاه تعطلّ الإصلاحات، وتفشّي الفساد واستمرار الأزمة الاقتصادية، سجّل حوالي سبعة ملايين تونسي أسماءهم للتصويت في الانتخابات هذا العام، وشاركت نسبة تزيد عن 41% منهم في التصويت في الانتخابات التشريعية يوم الأحد.

"تعدّ تونس بمثابة مثال مشرق للتقدّم الديمقراطي في المنطقة. ففي دولٍ أخرى، يتعرض المواطنون للقتل لمجرد مطالبهم بحقوقهم الأساسية ولكن في تونس، الناس ينتخبون." هذا ما صرّح به ناتسيوس، قبل أن يضيف قائلاً: "تشير الأبحاث إلى أنّه في حال جرت أربعة دورات انتخابية في فترة زمنية تتراوح بين إثني عشر وأربعة عشر عاماً، وإذا تغيّرت الأحزاب السياسية على الأقل مرتين، فإنّ فرص ترسخ الديمقراطية بشكلٍ دائم تكون مرتفعةً للغاية."

"تمثل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس مرحلة بارزة على درب تحقيق الديمقراطية وهي أول انتقال للسلطة من حكومة منتخبة ديمقراطياً إلى أخرى منذ اعتماد الدستور سنة 2014. هذا ما أدلت به لوهرمان، التي قالت أيضاً: "ولكن، ما يجري بعد الانتخابات يعدّ حاسماً لنجاح الثورة التونسية في نهاية المطاف. ذلك أنّ على البرلمان المقبل أن يثبت سريعاً أنّ الديمقراطية قادرة على أن تؤتي ثمارها في البلاد بالنسبة إلى الجيل القادم، ويتم ذلك عن طريق معالجة التحديات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي".

خلال اليوم الانتخابي، زار الوفد أكثر من 150 مكتب اقتراع في 25 دائرة انتخابية موزعة على مختلف أرجاء البلاد. وتشدد البعثة على أنّ البيان أولي بطبيعته وأقرت بأنّ الكلمة الفصل في تحديد مصداقية الانتخابات في تونس ستكون في نهاية المطاف للشعب التونسي. وانطلاقاً من روح التعاون الدولي، أصدرت البعثة الدولية المشتركة للمعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني لملاحظة الانتخابات، والتي ضمت 34 ملاحظاً من 15 دولة، قائمة من التوصيات القصيرة الأجل حول سبل تعزيز العملية الانتخابية:

- على النظام القضائي، والسلطات الانتخابية ضمان المشاركة المتساوية لجميع المترشحين بحيث تبذل كافة الجهود اللازمة لتمكينهم من تنظيم حملاتهم، والوصول بشكلٍ عادل إلى الإعلام وتثقيف الناخبين.
- على المسؤولين على الانتخابات ضمان الوصول التام إلى مكاتب الاقتراع وتقديم المعلومات ذات الصلة إلى الملاحظين المدنيين.
- على المسؤولين على الانتخابات توفير المعلومات المنهجية، والشاملة، والآنية بشأن أيّ مخالفات تتمّ ملاحظتها، وأيّ شكاوى ترفع وأيّ عقوبات تفرض. كما عليها أن تكفل التطبيق العادل للأنظمة والقواعد.
- على المسؤولين على الانتخابات نشر معلومات مفصلة بشأن جهودهم في رصد أنشطة وسائط الإعلام، بما في ذلك أيّ مخالفات تمّ الكشف عنها، ونطاق هذه المخالفات وطبيعتها والعقوبات المفروضة عليها.

أما على المدى الطويل، فعلى عاتق الجهات الفاعلة المعنية كافة مسؤولية مواصلة تعزيز جودة العملية الانتخابية وثقة الناخبين في عملية الاقتراع والعمليات السياسية التي تتأثر بها.

تحقيقاً لهذه الغاية، تسلط البعثة الضوء على بعض التوصيات على المدى الطويل:

- على المترشحين اللجوء إلى سبل الانتصاف القانونية المتاحة من أجل معالجة المشكلات التي يواجهونها، وتوثيق المخالفات وإثباتها على نحوٍ ملائم.
- السماح بتطبيق الأنظمة بشكلٍ آني وفعال، وسداد التكاليف للمترشحين على نحوٍ ملائم، كما يجب البتّ في قضايا تمويل الحملات ضمن مهلة أقصر ومحددة بشكلٍ أوضح.
- إنّ الحملة الانتخابية الضعيفة قد تنجم عنها مشاركة متدنية في التصويت، وعلى السلطات والأحزاب السياسية في تونس مراجعة الإطار القانوني لضمان فترة حملة نشطة وزاخرة بالمعلومات.

- بعد أن يتم افتتاح البرلمان الجديد، ينبغي لأعضاء مجلس نواب الشعب بذل الجهود اللازمة لإعادة إحداث المحكمة الدستورية كما هو منصوص عليه في الدستور.
- يجب مراجعة الإطار القانوني مراجعةً شاملةً وتعديله حسب الاقتضاء لتضمينه مراجعة للأنظمة الإعلامية، وقوانين تمويل الحملات، والقيود على الحملات ومدتها، والأهلية للترشح والعدد الكبير من الناخبين المهمّشين، وإمكانية الجمع بين مواعيد إجراء الانتخابات لتسهيل الشؤون اللوجستية وإشراك الناخبين.

إضغظ هنا لقراءة التقرير كاملاً.

###

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة مستقلة غير ربحية، وغير حزبية تعمل على دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، من خلال المشاركة المواطنة، والانفتاح، والمساءلة في الشؤون الحكومية. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط: [www.ndi.org](http://www.ndi.org).

المعهد الجمهوري الدولي هو منظمة غير ربحية، وغير حزبية تعمل على تعزيز الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال مساعدة الأحزاب السياسية على أن تصبح أكثر استجابةً، وعلى تعزيز الحوكمة الشفافة والمسؤولة، والعمل على تفعيل دور الفئات المهمّشة في العملية السياسية، بما في ذلك النساء والشباب. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط: [www.iri.org](http://www.iri.org).